مقالة للفيلسوف نجم الدين

عن فِرَق النصارى، في رواية المؤتمن ابن العسّال.

إعتقاد النساطرة واليعاقبة في المسيح وماهيّة الاتّحاد

الأب سمير خليل سمير اليسوعيّ *

نتابع اليوم نشر الباب الثامن من كتاب «مجموع أصول الدين»، الذي ألّفه المؤتمن ابن العسّال نحو سنة ١٢٦٣، إذ كنّا قد نشرنا القسم الأوّل من الأقسام الخمسة، حيث عرض المؤتمن رأي النصارى فيما اتّفقوا عليه وما اختلفوا فيه[1].

أمّا القسم الثاني، فهو جواب الفيلسوف نجم الدين أبو العبّاس أحمد لباشوش الضرير، عن اعتقاد اليعاقبة والنساطرة. ولا نعلم مَن هو باشوش السائل، ولا مَن هو نجم الدين المُجيب. بل يبدو أنّ ابن العسّال نفسه لم يعلم مَن كان، إذ كتب في عنوان المقالة: «وقيل إنّه تلميذ الشيخ الرئيس ابن سينا».

وإذ تُوفّي أبو علي ابن سينا سنة ١٠٣٧ م، فيكون نجم الدين قد ازدهر في منتصف القرن الحادي عشر الميلاديّ، أي قرنَين قبل ابن العسّال. أمّا باشوش الضرير، فلا نعلم شيئًا عنه، بل إنّا نجهل دينه.

(*) مدير «مركز التراث العربي المسيحي» للتوثيق والبحث والنشر» (بيروت). أستاذ في جامعات لبنان والقاهرة وروما.

(١) راجع الأب سمير خليل سمير: «ذكر مذهب النصارى لمؤتمن الدولة ابن العسّال (نحو سنة ١٢٧٣ م)»، في المشرق ٦٦ (١٩٩٢) ص ٤٨١ - ٤٩١.

وهذا النصّ طريف جدًّا، إذ هو (في علمنا) أوّل محاولة لمسلم للحكم بين مذاهب النصارى انطلاقًا من منطلق مسيحيّ. وهو مثال نموذجيّ للبحث العلميّ الأمين، بلا تحيُّز ولا تعصُّب. فالمبدأ العامّ الذي وضعه الشيخ نجم الدين (راجع الأرقام ٤ إلى ١٤) صالح لأيّ حوار بين خصمين. أمّا معرفته لآراء الفلاسفة والمتكلّمين النصارى، فهي تفوق جدًّا مستوى المعلومات العامّة وتصل إلى دقائق معتقد كلّ واحدٍ من الطرفَين. ولذلك يصعب علينا أحيانًا فهم كلّ التفاصيل، إلاّ أنّ المعنى الإجماليّ لا يخفى على القارئ.

وهذه المقالة تدلّ دلالة واضحة على صفاء العلاقات بين المفكّرين المسيحيّين والمسلمين في القرن الحادي عشر، وعلى كَون الفكر المسيحيّ جزءًا من الفكر العربيّ الأشمل، حتّى إنّ فيلسوفًا مسلمًا لم يستنكف أن يتعمّق في دراسات الخلافات الفلسفيّة العقائديّة الخاصّة بالمسيحيّين.

* * *

ولقد اعتمدنا في تحقيق النصّ على المخطوطَين المذكورَين في المقال السابق:

أ ـ الڤاتيكان عربيّ ١٠٣ (منسوخ في القرن الثالث عشر)، الأوراق ٨٢ أ ـ ٨٩ ب.

ب ـ باريس عربيّ ٢٠٠ (منسوخ سنة ١٦١٤ م)، الأوراق ٥٦ أ ـ ٦٢ أ.

ونُلحق صورةً للورقة الأولى من كِلاَ المخطوطَين.

ثمّ إنّا حصلنا على النصّ الكامل لهذه المقالة، في مخطوطَين من أصل قبطيّ. الأوّل منهما محفوظ في مدينة حلب، في مؤسّسة جورج سالم، تحت رقم «سباط ١٠٠١» الأوراق ١٧٠ أ ـ ١٧٨ ب، وهو منسوخ في القرن الرابع عشر الميلاديّ. والثاني محفوظ في البطريركيّة القبطيّة بالقاهرة، تحت رقم «لاهوت ١٨٤» الأوراق ٢٦٠ ب ـ ٢٦٦ أ، وهو منسوخ سنة ١٧٨٣ م. فحقّقنا هذا النصّ أيضًا (وسيظهر التحقيق عن قريب، مع ترجمةٍ فرنسيّة، إن شاء الله)، ثمّ قارنّاه بنصّنا. وقد أشرنا في الحواشي إلى أهمّ الاختلافات.

أخيرًا، يجب الإشارة إلى أنّ ثلاث كلمات كُتبت في مخطوطَي ابن

العمّال بطريقة ناقصة، فأكملناها دون الإشارة إلى ذلك في الحواشي. وهي: «ثلث وثلثه» عوض ثلاث وثلاثة، و«شيا» عوض شيئًا، و«مشيه ومشيات» عوض مشيئة ومشيئات. كذلك نُشير إلى أنّ جميع العناوين من وَضْعنا، ولا وجود لها في المخطوطات.

واما الازمن

القسم الثاني

لسمل على جواب الاجل العالم
الحكيم العلوف بحر الاجاد وقيل
انه تلميذ الشيخ الرئيس بن سينا
ايا كشف لي عما سئاله ان
يكشف له عن الخلف الذي من البعامه
والتباطؤ في الايجاد واي الغرض
يصح ان يحل تحت الامكان ويحتمل
القرب من الحق ويشوق قوله ع

قال ان كل فريقين اختلفا في شيء ما فمتفقان على الحرفان المتفق عليهما هو احد اصلين هما المرجوع اليهما عند الاختلاف واعني بالاصلين العقل والامر المتفق عليه عند المختلفين وكل

ما لا يحيله العقل بل الجرية ولا يناقض اصلا متفقا عليه فهو جار على سنن السداد وبالتشبه الى ذيل المخلصين وكل ما احاله العقل او ناقض الاصل المتفق عليه فهو عن الحق بعيد والى الجيف بل ادنى مما لا يتشاغف به ان من امارات الفريقين اشياء متفق عليها وبينهما اشياء مختلف فيها فليتنزل لنا المتفق عليه بينهما ما سلموه غضا وما المختلف فيه عندهما والسلام ونتشبه الى الكلام بما يحيله العقل او يجرة وابي ايهما يناقض الاصل المتفق عليه بينهما وايهما يوافقه فنقول ان امارات الطائفتين تعتمد ان الجوهر واحد وله صفات وربما عبروا عنها بالخواص وهي الابوة والبنوة والاتحاد وان اي هذه الصفات اخذ مع الجوهر كان قولهما قالوا اخذوا الابوة مع الجوهر قالوا قولهم الاب وان اخذوا البنوة مع الجوهر قالوا قولهم الابن وان اخذوا الاتحاد مع الجوهر قالوا قولهم الروح وان كل واحد من الاقانيم الثلاثة رب وله وان الالهة تثنية بل الالهة واحد وان كل اقنوم

هو مثل اتحاد اثنين او اكثر بالمشية مع اختلافهم في الذاتية والشخصية.
واتحاد الاتصال هو مثل اتحاد الرجل مع زوجته، ومصيرهما جسما واحدا.
واتحاد الوجهين هو مثل اتحاد الملك مع النايب عنه في الامر والنهي
والراي والتدبير فيكون جميع ما يفعله النايب منسوبا الى
الملك حتى الولي ان عزل او ضرب او قتل او سلب ما قطعه
ينسب جميع ما يفعله للملك. فعلى هذه الوجوه الثلثة اتحدت
الكلمة الازلية مع البشرية المأخوذة من مريم فصارا واحدا في المشية
والاتصال والوجهية. ولذلك يقول ان المسيح جوهران واقنومان
وثمنية من الاوصاف والاسماء المناسبة للاقنوم من اسمائه الحسنى قصدها
التقرب الى الوزير المذكور. فاما المارونية اعتقادهم الى ما حكاه
شعيد بن بطريق بطريرك الملكية. والغرض من المحققين قال
انهم يعتقدون ان المسيح طبيعتين ومشية واحدة وفعل واحد
واقنوم واحد. وقيل انهم في هذا العصر مالوا الى اعتقاد الفرنج
وانتقلوا اليه وهو اعتقاد الملكية. ولم يحققوا ذلك
نقل انا يشتمل على جواب الاجل العالم الحكيم الفيلسوف بحر الذين
احمد وقيل انه تلميذ الشيخ الرئيس بن سينا لما سئل الصدر عما سأله
ان يكشف له عن الخلف الذي بين اليعاقبة والناطرة في الاتحاد
والى الفريقين يصح ان ينسب اكثر الاقوال ويحمل الفرق من الجوهر
ويشيع قوله. قال الكل فريقين اختلفا في شيء واتفقا في آخر
قال المتفق عليه بينهما هو احد اصلين هما المرجوع اليهما عند الاختلاف
واعني بالاصلين العقل والامر المتفق عليه عند العقلاء. وكلا
لاجله العقل بل يجوز ولا يناقض اصلا متفقا عليه. نحو جار
على الحي التلاد بالنسبة الى ذينك المختلفين وكل ما احالة
العقل او ناقض الاصل المتفق عليه. فهو عن الحق بعيد والى الخلف
مائل. وما لا تشتمل فيه احد الفريقين الا شيا متفق عليه وبينهما
اشيا مختلف فيها. فلنذكر ما المتفق عليه بينهما ما يقارب غرضنا
وما المختلف فيه عندهما. والنظر بعين البصيرة الى اي الكلامين
يحكم به العقل او يجوز والى اي منهما يناقض الاصل المتفق عليه بينهما. والله الموفق
بواقعه. فنقول الفرقاء الطائفين يعتقدان ان الله جوهر واحد
وله ثلث صفات. وزيادة عندنا لحق الوجود وهي الابوة والبنوة
والانبعاث. وان اي هذه الصفات اخذ من الجوهر كان قنوما
قال اخذوا الابوة مع الجوهر قالوا اقنوم الاب. وان اخذوا البنوة مع الجوهر
قالوا اقنوم الابن. وان اخذوا الانبعاث مع الجوهر قالوا اقنوم الروح.
وان كل واحد من الاقانيم آلهة. ولم يقولوا بان الاله ثلثة. بل الاله واحد
وان كل واحد من اقانيمه اله. وذلك لان تميز اي الجوهر المعتبر مع كل صفة من
الصفات الثلثة. وان الفعل يصدر عنها اعني واحدا منها. وان
ذلك الفعل ارادة وقصد وليس على سبيل الجبر والاجبار والاضطرار
والاطباع كالنار عند وقوع الاتصال. وان بقول الايجاد مختص بقنوم الاب لا

باريس عربي ٢٠٠ (١٦١٤م) الورقة ٥٦ أب

القسم الثاني

١ يشتمل على جواب الأجلّ العالِم
الحكيم الفيلسوف نجم الدين أحمد
وقيل إنّه تلميذ الشيخ الرئيس بن سينا،
لياشوش الضرير،
٢ لمّا سأله أن يكشف له عن الخلف
الذي بين اليعاقبة والنساطرة في الاتّحاد؛
٣ وأيّ الفريقَين يصحّ أن يدخل تحت الإمكان،
ويحتمل القرب من الحقّ،
ويسوغ قبولُه.
قال.

الفصل الأوَّل: مقدّمة الرسالة:

مبدأ عامّ للحكم بين المختلفَيْن

٤ إنَّ كلَّ فريقَين اختلفا في شيءٍ
وأتّفقا على آخَرَ،
ب = ٥٦ ب ٥ فإنَّ المُتَّفَقَ عليه بينهما هو أحدُ أصلَيْن
هما المرجوعُ إليهما عِندَ الاختلاف.
٦ وأعني بالأصلَيْن:
العقلَ، والأمرَ المُتَّفَقَ عليه عند المختلِفَيْن.

أ = ٨٢ ب ٧ وكلُّ ما لا يُحيلُه العقلُ بل يُجيزُه،
ولا يُناقضُ أصلاً مُتَّفقًا عليه،
٨ فهو جارٍ على نهجِ السداد
بالنسبةِ إلى دَيْنَكَ المختلِفَيْن.
٩ وكلُّ ما أحاله العقلُ،
أو ناقَضَ الأصلَ المُتَّفَقَ عليه،
١٠ فهو عن الحقّ بعيدٌ،
وإلى الحيف مائل.

١١ ومِمَّا لا يُشَكُّ[1] فيه
أنّ بينَ هاتَيْن الفرقتَيْن أشياءَ مُتَّفقٌ عليها،
وبينهما أشياءَ مختلفٌ فيها.
١٢ فَلْنذكُرْ ما المُتَّفَقُ عليه بينَهما،
مِمَّا يتعلَّقُ به غَرَضُنا،
وما المختلفُ فيه عندَهما.
١٣ والنظر بعَيْن البصيرة إلى أيِّ الكلامَيْن
يحكم به العقلُ أو يُجيزه،
١٤ وإلى أيِّهما يُناقض الأصلَ المتَّفَق عليه بينَهما،
وأيِّهما يُوافقُه.
فنقول.

(١) ب: نشك

الفصل الثاني

ما اتَّفقت عليه الطائفتان

أوّلاً: الله جوهر واحد، بثلاث أقانيم وفعل واحد

١٥ إنّ هاتَين الطائفتَين تعتقدُ
أنَّ اللهَ جوهَرٌ، وأنَّه واحد.

١٦ وله ثلاثُ صفاتٍ (وربُّما عبَّروا عنها[٢] بالخواصّ)،
وهي: الأَبُوَّة والبُنُوَّة والانبعاث.

١٧ وإنّ أيّ هذه الصفات أُخِذَ مع الجوهر،
كان قنومًا.

١٨ فإنْ أخذوا الأُبُوَّة مع الجوهر،
قالوا «قنوم الأب».

١٩ وإنْ أخذوا البُنوَّة مع الجوهر،
قالوا «قنوم الابن».

٢٠ وإن أخذوا الانبعاث مع الجوهر،
قالوا «قنوم[٣] الروح».

---

(٢) ب: عنه
(٣) أ: أقنوم

٢١ وإنّ كلَّ واحدٍ من الأقانيم إلهٌ،
ولم يقولوا بأنَّ الإلهَ ثلاثة.
٢٢ بل الإلهُ واحدٌ[٤]،
أ = ٨٣ أ وإن كان كلُّ قنومٍ[٣] إلهًا[٥].
٢٣ وذلك إشارةٌ منهم إلى الجوهر
المعتبَر مع كلِّ صفةٍ من الصفات المذكورة.

٢٤ وإنّ الفعلَ يصدر عنها،
لا عن واحدٍ منها.
٢٥ وإنّ ذلك الفعلَ بإرادةٍ[٦] وقصدٍ،
وليس على سبيل قهرٍ، ولا جَبْرٍ، ولا تسخير.
٢٦ ولا طبعٍ، كالنار تحرق؛
ولا تفضُّل[٧].

ثانيًا: الاتِّحاد خاصّ بقنوم الابن، فتكوّن المسيح

٢٧ وإنّ قبولَ[٨] الاتِّحاد مختصّ بقنوم الابن،
ب = ٥٧ أ لا غير.
٢٨ وإنّ الاتِّحادَ كان عندما بشَّرَ الملاكُ لمريم،
وهو مبدأُ تكوُّنِ الإنسانِ المولودِ من مريم.
٢٩ وإنّ [٩]المسيحَ، المختلف في ماهيَّتيه عِندَهما[٩]،
ولدَتْه مريمُ.

---

(٤) ب: الواحد
(٥) أب: اله
(٦) ب: اراده
(٧) أب: تفعل
(٨) أ: ـ
(٩) أ: ـ (ثمّ أُثبتت الكلمات في الهامش بخطٍّ آخر، مع الكلمة السابقة والتابعة).

٣٠ وإنّ الولادةَ إنّما لحِقَتْ ناسوتَه،
لا لاهوتَه.

٣١ وإنّ قنومَ الابنِ لا ينفعِلُ بتّةً[١٠]،
ولا يتأثّرُ، ولا يتغيّرُ بوجهٍ.

٣٢ وإنّ هذا المسيحَ صُلب وقُبِرَ،
وإنّه تألّمَ بالصَّلْب،
وقام وصعِدَ إلى السماء[١١].

٣٣ وإنّ[١٢] الألَمَ والانفعالَ
لم يلحَقِ اللاهوتَ بوَجْهٍ ما.

٣٤ وإنّ هذا الاتّحادَ يستحيلُ أنْ يحصلَ
الخاتمة مع إنسانٍ آخَرَ، قبلَ المسيح وبعدَه.

٣٥ فهذهِ أصولٌ مُجتَمَعٌ عليها عِندَهما،
لا يُمكِنُ مخالَفَتُها لواحدٍ منهما بتّةً وأصلاً.

٣٦ وهذا القدرُ يكفي، فيما نحن بسبيله،
مِمّا اتّفقا عليه.

---

(١٠) ب: ــ
(١١) ب: السموات
(١٢) ب: ــ

الفصل الثالث

ما اختلف فيه النساطرة واليعاقبة

٣٧ فأمّا ما اختلفا فيه، فإنّا نحكيه[١٣]،
بقدر ما وقّفنا عليه مع بحثنا عنه.
٣٨ ولْنَجْعَلْ ذلك مختصًّا
بالاتّحادِ وماهيّةِ المسيح،
٣٩ إذ كان الغَرَضُ الذي تقصَّدْنا لبيانه
مُتعلِّقًا[١٤] بهذا القدر.

فنقول.

أوّلاً: رأي النساطرة

١ ـ رأي النساطرة في الاتّحاد

أ = ٨٣ ب ٤٠ إنّ النساطرةَ قالوا:
إنّ الاتّحادَ عبارةٌ عن صيرورة مَشِيئتَين
(أعني مشيئةَ قنومِ الابن،
ومشيئةَ قنومِ الإنسانِ المولودِ من مريم)
مشيئةً واحدةً.

---

(١٣) ب: احكيه
(١٤) أب: متعلق

٤١ وربّما قالوا: الاتّحادُ عبارةٌ عن تعلُّقِ عِلْمَيْن
(١٥) (عِلْمُ قنوم الابن،
وعلم قنومِ الإنسانِ المولودِ من مريم)(١٥)
بمعلومٍ واحدٍ،
٤٢ على ما هو عليه،
وهو ذاتُ الجوهرِ الموسومِ بالأقانيم الثلاثة.
٤٣ فجعلوا نفسَ الاتّحاد معتبرًا في حقيقة المسيح،
لا شيئًا(١٦) تحصَّلَ(١٧) عنه المسيحُ.

٤٤ فهذا ما تحصَّلَ لنا
من رأيهم في الاتّحاد.

٢ ـ رأي النساطرة في ماهيّة المسيح

٤٥ وأمّا المسيح، فإنّه عِندَهم عبارةٌ عن جوهرَين:
جوهرُ الابن، وجوهرُ الإنسانِ المولودِ من مريم،
إذا اعتُبِرَ اتّحادُ مشيئتهما.

ب = ٥٧ ب ٤٦ وربّما " قالوا «أقنومان»:
قنومُ الابن، وقنومُ الإنسان(١٨)،
٤٧ إذا اعتُبِرَ اتّحادُ عِلْمِهما
بالجوهر الموصوف بالأقانيم الثلاثة،
على ما هو.

---

(١٥) أ: ـــ (ثمّ أضيف في الهامش بخطّ حديث)
(١٦) أب: شي
(١٧) أب: د حصل (بلا نقط)
(١٨) أ: + أعني جوهر الابن وجوهر الإنسان عند الاتّحاد.

٤٨ فهذا ما تحصَّلَ لنا
من رأيهم في المسيح.

ثانيًا: رأي اليعاقبة

١ ـ رأي اليعاقبة في الاتِّحاد

٤٩ وأمّا اليعاقبة، فإنّهم قالوا:
الاتِّحاد عبارةٌ عن صيرورةِ جوهرٍ واحدٍ من جوهَرَيْن:
جوهر الابن،
وجوهر الإنسان المقتضب من مريم.
٥٠ وربّما قالوا: صيرورة قنومٍ واحدٍ من قنومَيْن،
قنوم الابن وقنوم الإنسان.

٥١ فهذا ما تحصَّلَ لنا
من رأيهم في الاتِّحاد.

٢ ـ رأي اليعاقبة في ماهيَّة المسيح

٥٢ وأمّا المسيحُ، فإنّهم قالوا:
أ = ٨٤ أ هو عبارةٌ عن جوهرٍ واحدٍ من جوهَرَيْن،
(١٩)جوهر الابن الأزليّ وجوهر الإنسان(١٩)
٥٣ وربّما قالوا: قنوم(٢٠) واحد(٢١) من قنومَين(٢٢).

---

(١٩) أ: ـــ (ولكن أضيفت في أ، فوق السطر، بخطّ حديث. والجملة موجودة في النصّ الكامل).
(٢٠) ب: قومًا
(٢١) ب: واحدًا
(٢٢) يضيف هنا النصّ الكامل: «قنوم الابن وقنوم الإنسان».

٥٤ فلم يجعلوا الاتِّحادَ داخلاً في حقيقة المسيح،
بل جعلوا المسيحَ حاصلاً عن فعل الاتِّحاد.
٥٥ ولم يقولوا[٢٣] إنّ هذَين الجوهرَيْن
[٢٤](أعني جوهَرَ الابن وجوهَرَ الإنسان)
٥٦ عند الاتِّحاد[٢٤] عُدما،
وحدث جوهرٌ آخَرُ غيرُهما،
٥٧ ولا قالوا: هما يُوجَدان،
ولا[٢٥] اتِّحاد حاصل بينهما.

٥٨ بل قالوا: العقلُ الصريح الذي لا يُكذِّبُ
يقضي[٢٦] بأنّ النفسَ جوهَرٌ،
وأنّ البدَنَ جوهَرٌ،
٥٩ وأنّ بينهما الاتِّحادَ واقعٌ،
حَصَلَ منه إنسانٌ هو جوهرٌ.
٦٠ ولم يَقْضِ ببُطْلانِهما،
ولا ببُطْلانِ أحَدِهما،
ولا باستحالة أحَدِهما إلى[٢٧] الآخَر.
٦١ ولا قضى ببقائهما،
واستحالةِ وجودِ هذا الاتِّحاد
الذي حصل عنه الإنسانُ.
٦٢ فهكذا قولُنا في الاتِّحادِ الحاصلِ بين هذَين الجوهرَيْن،
أعني جوهر القديم، وجوهر المُحْدَث.

---

(٢٣) أ: يقولون
(٢٤) أ: ــ
(٢٥) أ: ــ (ثمّ أضيف في الهامش بخطٍّ آخر)
(٢٦) ب: يقتضي
(٢٧) ب: عن

٦٣ فهذا ما وقفتُ عليه
من مذهب كلّ واحدٍ من هاتَيْن الفرقتَين،
ممَّا يتعلَّقُ بهذا الغرض والبحث.

٦٤ فَلْنَنْظُرِ الآنَ أيُّهما يُوافقُ الأصلَيْن المذكورَيْن،
وأيُّهما يُخالِفُهما.
فنقول.

الفصل الرابع

الحكم على قول النساطرة:

«إنّ الاتّحاد صيرورة مشيئتين مشيئة واحدة»

٦٥ قول النساطرة

ب = ٥٨ أ «إنّ[٢٨] الاتّحادَ عبارةٌ عن صيرورة مشيئتين (مشيئة الابن ومشيئة الإنسان) مشيئةً واحدة»[٢٩]،

٦٦ يلزم منه أحدُ أشياء:

أ = ٨٤ ب أن يبطُلَ تخصُّصُ الاتّحاد بقنوم الابن[٣٠]، أو [يبطل] تعميمُ الفعل لجميع الأقانيم[٣١]، أو[٣٢] إبطالُ قضيّةٍ عقليّة[٣٣].

---

(٢٨) أب: في

(٢٩) راجع رقم ٤٠

(٣٠) وهذا يناقض رقم ٢٧

(٣١) وهذا يناقض رقم ٢٤

(٣٢) أب: و

(٣٣) وهذا يناقض رقم ٦

أوّلاً: لكلٍّ من قنومَي الأب والروح مشيئة يتّصف بها

٦٧ والدليلُ عليه، أنّ القنومَيْن الباقِيَيْن
(أعني قنوم[٣٤] الأب وقنوم الروح)
٦٨ إمّا أن يتّصفا بمشيئة،
[٣٥]أو لا يتّصفا بمشيئة.

٦٩ فإن لم يتّصفا بمشيئة[٣٥]،
لم يتّصفا بفعلٍ اختياريّ.
٧٠ لأنّ الفعلَ الاختياريّ
لا يصدرُ إلاّ بعدَ مشيئة.
٧١ وإنّ الفاعلَ بالاختيار
إنّما يفعلُ ما يشاء.
٧٢ فالمشيئة أوّلاً،
ثمّ الفعل ثانيًا.
٧٣ هذا أمرٌ معقولٌ،
وخلافُه خلافُ أحدِ الأصلَيْن[٣٦].

٧٤ وقد قلنا إنّ الفعلَ صادر عنها[٣٧] جملةً[٣٨]،
لا عن واحدٍ منها[٣٩].

---

(٣٤) أ: أقنوم
(٣٥) أ: —
(٣٦) راجع رقم ٦
(٣٧) أي «عن الأقانيم»
(٣٨) ب: —
(٣٩) راجع رقم ٢٤

٧٥ فلو قلنا إنّما بفعلان عن غير مشيئة،
لكان فعلُهما على سبيلِ الطبع والتسخير[٤٠].
٧٦ وكلُّ واحدٍ يُناقضُ الأصلَ المقرَّرَ
فإذَن، لكلٍّ منهما مشيئةٌ يتَّصفُ[٤١] بها.

ثانيًا: إن اتَّفقت هذه المشيئة بين الأقانيم الثلاثة، فالاتِّحاد حاصل بالجميع

٧٧ فإمّا[٤٢] أن تكونَ مشيئةُ قنوم الأب
هي بعَيْنِها مشيئةُ قنومِ الابن ومشيئةُ قنوم الروح،
أو لا يكون (sic).
٧٨ فإن كانت،
فالاتِّحادُ حاصلٌ[٤٣] لجميع الأقانيم.

٧٩ وإن لم تكُنْ[٤٤]،
[٤٥]فإمّا أن[٤٥] تُخالفها أو توافقَها.
٨٠ فإن وافقَتْ مشيئةُ قنوم الابن
مشيئةَ القنومَيْن الباقِيَيْن الآخرَيْن[٤٦]،
٨١ فقد اتَّفقت مشيئات[٤٧] الأقانيم الثلاثة
ومشيئةُ قنوم الإنسان،
فالاتِّحادُ أيضًا [حاصلٌ][٤٨] بالجميع.

---

(٤٠) وهذا يناقض رقمَي ٣٥ و٣٦
(٤١) أ: تتصف
(٤٢) ب: فاما
(٤٣) أ: حلصك (sic)
(٤٤) أ: يكن
(٤٥) أ: فان (ثمّ شطبت، وكُتب في الهامش بخطٍّ آخر: «فأمّا أنْ»).
(٤٦) هذه اللفظة ناقصة في النصّ الكامل.
(٤٧) أب: مشيه (والتصويب من النصّ الكامل)
(٤٨) أب: ــ (والإضافة من النصّ الكامل)

ثالثًا: إن اختلفت هذه المشيئة بين الأقانيم الثلاثة، فإمّا أن تجمع المتضادّات، أو يكون الفعل لبعض الأقانيم دون بعض

٨٢ وإن خالَفَها،

أ = ٨٥ أ فليس ما يشاءُ[٤٩] ° قنومُ الابن
هو ما يشاءُ قنوم الأب،
ولا ما يشاءُ قنوم الروح.

٨٣ فإذا كان الأمرُ كذلك،
فإمّا أن تجتمعَ [٥٠] °مشيئاتُ الأقانيم في شيءٍ واحد،
أو لا تجتمعُ[٥٠].

٨٤ فإن اجتمعَت،
فَلْنَفْرِضْ شيئًا واحدًا نُعيِّنُه[٥١]،

ب = ٨٥ د ب ٨٥ °شاء قنومُ الابن اسوادّه،
وشاء قنومُ الأب ابيضاضَه،
وشاء قنومُ الروح احمرارَه.

٨٦ فإمّا أن تُنَفَّذَ مَشيئاتُ الجميع،
فتجتمعَ المُضادّاتُ[٥٢]؛

٨٧ وهذا يُخالفُ أحدَ الأصلَيْن،
وهو العقلُ[٥٣].

٨٨ أو تُنَفَّذُ مشيئةُ البعض،
وتقفُ مشيئةُ البعض؛

---

(٤٩) أ: (في الهامش الأسفل) بلغ (أي «بلغ مقابله»)
(٥٠) أ: — (ثم أُضيف في الهامش بخطّ قديم، مع الكلمة التابعة للجملة)
(٥١) أ: كذا أصلاً، ولكنّها أصبحت الآن «بعينها»
(٥٢) في النصّ الكامل: «المتضادات»
(٥٣) راجع رقم ٦

٨٩ فيكونَ الجوهرُ الموصوفُ بأنّه إلهٌ وبأنّه فاعل،
إذا أُخِذ معه صفةٌ من صفاتِه الخاصّة به،
٩٠ كان عاجزًا وغيرَ نافذ مشيئةً وإرادةً،
ويكون الفعلُ لبعضِ الأقانيم دونَ البعض؛
٩١ وهذا يُخالفُ أحدَ الأصلَيْن،
وهو أنّ الفعلَ إنّما يصدرُ عن الجميع،
ولا يُنسَبُ إلى قنوم دونَ قنوم[٥٤].

٩٢ وإنْ لم تجتمعْ مشيئاتُ الأقانيم
في شيءٍ واحد،
٩٣ كانت مشيئةُ كلِّ قنوم
تتعلّقُ ببعض الأشياء دونَ البعض[٥٥].
٩٤ ومُحالٌ أن تقِفَ المشيئةُ،
ولا تُنَفَّذُ؛
٩٥ فيكونَ فعلٌ منسوبًا[٥٦] إلى بعض الأقانيم،
وآخَرُ[٥٧] إلى آخَرَ[٥٨].
وهذا خلافُ الأصل.

---

(٥٤) راجع رقم ٢٤
(٥٥) ب: بعض
(٥٦) أب: منسوب
(٥٧) ب: والاخر
(٥٨) ب: الاخر

الخلاصة: هذا الرأي يخالف الأصول المتّفق عليها

٩٦ وبالجملة، فمَهْما فرَضْنا رَفْعَ المشيئة عن بعض الأقانيم،
لزِمَ رفعُ الفعلِ عنه.

٩٧ ومهما جوَّزنا [وجودَها لبعض الأقانيم
لزِمَ][٥٩] وجودُه للجميع.

٩٨ فمَهْما فَرَضْنا اختلافَ المشيئة بينَ الأقانيم،
= ٨٥ ب لزِمَ صدورُ بعضِ الأفعال
عن بعضِ الأقانيم دونَ البعض.

٩٩ وإنْ فرَضْنا اتِّفاقَ المشيئة بينهما،
لزِمَ منه الاتِّحاد بسائر[٦٠] الأقانيم.

١٠٠ وكلُّ واحدٍ من هذهِ
خِلافُ الأصل

(٥٩) أضفنا هذه الكلمات الأربع ليستقيم المعنى. وفي أ، أضاف ناسخ آخر في الهامش، عوض إضافتنا: «امكانه لزم».

(٦٠) أ: لسائر

الفصل الخامس ـ الحكم على رأي النساطرة

«إنّ الاتّحاد صيرورة عِلْمَين علمًا واحدًا»

١٠١ وأمّا قولُهم: «الاتّحادُ عبارةٌ عن صيرورة عِلْمَين
(علمِ الابنِ وعلمِ الإنسانِ) علمًا واحدًا»[٦١]،
١٠٢ أعني عِلْمًا بذاتِ الجوهر الموصوف بالأقانيم،
فهو يُبطِلُ تخصيصَ الاتّحاد[٦٢].

١٠٣ لمّا كان عائدًا إلى العِلْمَين فقط؛
١٠٤ وكان[٦٣] هذا الاتّحادُ بينَ هذَيْن العِلْمَين
إنّما هو في النسبة إلى معلومهما،
١٠٥ أعني أنّ نسبة هذا العلم[٦٤]
ب = ٥٩ أ إلى هذا المعلوم، في الإحاطة والإدراك،
١٠٦ كنسبةِ العِلْمِ الآخَر
إلى هذا المعلوم أيضًا، في الإحاطة والإدراك
للمعلوم.

---

(٦١) راجع رقم ٤١
(٦٢) راجع رقم ٢٧
(٦٣) أب: وكل (sic)
(٦٤) ب: العالم

أوَّلاً: قِدَم العلم وقِدَم المعلوم غير معتبر في تساوي الإحاطتَين والإدراكين

١٠٧ والتساوي في الإحاطة والإدراك بالمعلوم
لا يتوقَّف على كَوْنِ أحدِ هذَيْن العِلْمَين قديمًا،
ولا على كَوْنِ [٦٥]المعلومِ قديمًا.

١ ــ هذا التساوي لا يتوقَّف على كون أحد العلمَين قديمًا

١٠٨ أمّا أنه لا يتوقَّفُ
على كونِ[٦٥] أحدِ العِلمَين قديمًا،
١٠٩ فلأنّ قِدَمَ أحدِ العِلمَين،
إن كان مُعْتَبَرًا،
١١٠ فإمَّا أن يُعتَبَرَ في إحاطةِ العلم القديم بالمعلوم،
أو يُعتَبَرَ في إحاطةِ العلمِ الحادثِ بالمعلوم.

١١١ ولا يجوزُ أن يكونَ مُعتَبَرًا
في إحاطةِ العِلْمِ القديمِ بالمعلوم.
١١٢ لأنّ الإحاطةَ بالمعلوم
قد حصلَت من العِلْمِ الحادث[٦٦]،
١١٣ فصار القِدَمُ مُلْغًى[٦٧]،
في الإحاطة والإدراك بالمعلوم،
بالنسبة إلى العلم القديم.

أ = ٨٦ أ ١١٤ ولا يجوزُ أن يكونَ أحدُ العِلْمَين مُعْتَبَرًا
في إحاطةِ العلمِ الحادثِ بالمعلوم.

---

(٦٥) أ: ــ (ثمّ أضيف في الهامش، مع الكلمات الثلاث السابقة له)
(٦٦) ب: بالحادث
(٦٧) أ: مُلغًا

١١٥ لأنّ القِدَمَ هو نَفْيُ الأوّليّة؛
١١٦ ونَفْيُ الأوّليّة، إن لم يؤثّرْ[٦٨]
في إحاطةِ العلمِ الذي انْتَفَتِ الأوّليّة عنه،
فلا[٦٩] يؤثّرُ في علمٍ آخَرَ؛
١١٧ إذ سائرُ العلومِ الحادثة،
بالنسبة إلى انتفاء الأوّليّة عن هذا العلم،
واحدةٌ.
١١٨ فلمّا لم يُعْتَبَرْ في هذا المحلِّ الذي انْتَفَتِ الأوّليّةُ عنه،
لم يُعْتَبَرْ في غيره،
بطريق الأوْلى وسبيل الأخرى[٧٠].

٢ ـ هذا التساوي لا يتوقّف على كون المعلوم قديمًا

١١٩ وأمّا أنّه لا يتوقّفُ على كونِ المعلوم قديمًا[٧١]،
فلأنّ العلمَ، لمّا جاز أن يتعلّقَ
بالمعلوم القديم على ما هو به[٧٢]
١٢٠ (مع خفائه وغُموضه، وعُسْر الوقوفِ عليه،
وقُصور جميعِ العلومِ الحادثة
عن الإحاطةِ والإدراكِ بكنهه)،
١٢١ فأولى أن يتعلّقَ بالمعلوم الحادث،
ويُحيطَ به، ويُدركَه على ما هو عليه.

---

(٦٨) أ: تؤثّر
(٦٩) أب: ولا
(٧٠) كذا في المخطوطين، والمعنى غير واضح. لعلّها «الأحرى».
(٧١) راجع رقم ١٠٧
(٧٢) وصوابها «على ما هو عليه»، كما في الأرقام ١٢١ و١٢٢ و١٢٣ و١٢٦.

١٢٢ كيف [لا][٧٣]، وأنّ القديم
ب = ٥٩ ب إذا كان معلومًا على ما هو عليه،
١٢٣ وقد قيل إنّه فاعلٌ وصانع لجميع الحوادث،
فمن جملة ما هو عليه أنّه فاعلٌ وصانع أشياء،
١٢٤ ويستحيل أن يعلَمَ الفاعلُ لشيءٍ
من جهة أنّه فاعلٌ له وصانع،
ولا يعلَمُ ما هو المفعولُ والمصنوعُ له؟!

١٢٥ فمهما فرَضْنا الإحاطةَ بالفاعل من كلِّ وجهٍ،
وكلِّ مفعولٍ ومصنوعٍ له،
ممّا حدوثُه وصدورُه عنه،
أ = ٨٦ ب ١٢٦ فهو عالمٌ[٧٤] بالمعلوم الحادث
على ما هو عليه.
١٢٧ لم يكن قِدَمُ المعلوم مُعْتَبَرًا
في إحاطة العلم به.

ثانيًا: الاتّحاد في العِلمَين لا يختصّ بشخصٍ واحد

١٢٨ وإذ قد تقرَّر
أنّ قِدَمَ العلم وقِدَمَ المعلوم
غيرُ مُعتَبَرٍ في تساوي الإحاطتَيْن والإدراكَيْن[٧٥]
الكائنَيْن عن العلمَين (أعني القديمَ والمُحْدَثَ)[٧٦]،
١٢٩ فنقولُ إنّ العِلمَين،
إذا تعلَّقا بمعلومٍ واحد،

---

(٧٣) أضفنا «لا» ليستقيم المعنى.
(٧٤) كذا في المخطوطَين؛ وفي النصّ الكامل: «معلوم».
(٧٥) ب: الأدراكين
(٧٦) راجع رقم ١٠٧

١٣٠ وكانت نسبةُ أحدهما إلى ذلك المعلوم
(في الإحاطة له، والإدراكِ له)
نسبةَ العلْمِ الآخرِ إلى ذلك المعلوم،
١٣١ كانا مُتَّحِدَيْن هذا الاتِّحادَ المخصوص.

١٣٢ وما من أحدٍ من العقلاء
إلاَّ وهو يعلمُ أنَّ الأربعةَ ضعفُ الاثنين،
كعلمِ غيرِه من العقلاء لذلك[٧٧].
١٣٣ حتّى إنّا، لو قدَّرنا شخصَيْن
اتَّفقَ أنّ عِلمَهما بهذا المعلومِ[٧٨] واحدٌ،
١٣٤ وكانت النسبةُ بينَهما متَّحدةً،
لم يكُنْ ذلك مستحيلاً؛
ولو فَرضْناه[٧٩]، لكان جائزًا.

١٣٥ ولو وُجد مثل هذا الجائز،
لعَرَضَ منه وجودُ مثلِ ذلك الاتِّحاد
بينَ شخصَيْن مُحدَثَيْن،
فضلاً عن[٨٠] مُحدَثٍ وقديم؛
١٣٦ وكلُّ واحدٍ من المحدَثَيْن
له ذلك الاتِّحادُ الذي كان حاصلاً للمسيح.
١٣٧ وهو خلافُ الأصل المقرَّر.
١٣٨ وهذا يعرضُ من وَضْع
أنّ الاتِّحادَ في العِلمَين يختصُّ بشخصٍ واحد[٨١].

---

(٧٧) ب: كذلك (ومن قبلها نقطة)
(٧٨) ب: العلم
(٧٩) أب: فرضنا
(٨٠) أ: + ذلك
(٨١) راجع الأرقام ١٢٩ - ١٣١.

الفصل السادس

الحكم على قول النساطرة

«إنّ المسيح عبارة عن جوهرَين»

١٣٩ وأمّا قولُهم

ب = ٦٠ أ «إنّ المسيحَ عبارةٌ عنْ جوهرَيْن،

أ = ٨٧ أ جوهرِ الابنْ وجوهرِ الإنسان،

المتّحِدَي العلم والمشيئة»،

فهو يُبطِلُ أصولاً.

١٤٠ من ذلك أنّ المسيحَ،

إن كان حقيقتُه[٨٢] أنّه جوهران

(جوهرٌ قديمٌ، وجوهرٌ مُحدَث)،

مُتّحدًا العلم والمشيئة؛

١٤١ ومريمُ ولدتِ المسيحَ؛

فقد ولدَتْ جوهرَيْن، قديم (sic) ومُحدَث (sic).

---

(٨٢) أب: حتيقه

أوّلاً: قياسنا هذا صالح، لأنّه عن شخصيّتَيْن، لا عن جزءيّتَيْن

١٤٢ ولا تظُنَّ أنّ[٨٣] قولَنا
«مريمُ ولدتِ المسيحَ؛
والمسيحُ جوهران، قديمٌ ومُحدَثٌ، مُتّحدَا العلم؛
١٤٣ فمريمُ ولدَتْ جوهرَيْن،
قديم (sic) ومُحدَث (sic) متّحدًا (sic) العلم»
كلامٌ باطلٌ،
١٤٤ وأنّه من قَبيل[٨٤] القياسْ
الكائنِ عن جزءيّتَيْن[٨٥].
١٤٥ فإنّ القياس عن جزءيّتَيْن[٨٦]
ليس هو القياس عن الشخصيّتَيْن،
بل بينَهما فرقٌ.

١٤٦ وذلك أنّنا لم نتقيّدْ بأنّه
لا[٨٧] قياسَ عن جزءيّتَيْن[٨٨]؛
١٤٧ إلاّ لعلّةٍ معقولة،
وهي أنّه لا يكون الحدُّ الأوسطُ مُكرَّرًا.

(٨٣) أ: فوق السطر بنفس الخطّ.
(٨٤) ب: قبل
(٨٥) أ: جُزوِيتين
ب: جزيتين
(٨٦) أ: الجُزوسن
ب: جزئيتين
(٨٧) ب: —
(٨٨) أ: جُزوسن
ب: جزيتين

١٤٨ لجوازِ أن يكونَ البعضُ المذكورُ في الأولى[٨٩]
ليس هو البعضَ المذكورَ في الثانية،
١٤٩ ولا يبقى بينَهما[٩٠] رَبْطٌ[٩١] واتِّصال؛
فامتنع الحكمُ لهذا الوجه.

١٥٠ وهذا الجواز مُنْتَفٍ هاهنا.
لأنّ الوسَطَ، إذا جعلناه شخصيًّا،
امتنع أن يُشاركَه فيه غيرُه.
١٥١ فإنّ قولَنا «المسيح»، في قولنا «مريمُ ولدتِ المسيحَ»،
هو بعينه «المسيح» في قولنا
«المسيحُ جوهران، قديمٌ ومُحدَثٌ، متَّحدا العِلْم»،
١٥٢ بخلافِ قولِنا «بعض».
أ = ٨٧ ب فإنّ البعضَ يُطلَقُ على[٩٢] كلِّ بعضٍ بقدرٍ؛
وأمّا الشخصُ، فمُمْتَنِعٌ أن يُطلَقَ على[٩٢] غير المُشار إليه.

ثانيًا: قياسنا عن شخصيَّتَين، في صورة الشكل الأوَّل

١٥٣ بل هذا قياسٌ من[٩٣] شخصيَّتَين،
في صورة الشكل الأوّل.
١٥٤ لكنّه، وإن كانت كُبْراه غيرَ كُلِّيَّة،
فليس هو غيرَ مُفيد[٩٤] أصلاً،
بل هو غيرُ مُفيد[٩٥] قولاً عامًّا.

---

(٨٩) أب: الاوله
(٩٠) ب: منها
(٩١) ب: رابط
(٩٢) ب: —
(٩٣) كذا في المخطوطين. أمّا في الرقمين ١٤٥ و١٤٦، فجاءت العبارة: «عن شخصيتين».
(٩٤) أ: معتد (ويبدو أنّ الكتابة الأصليّة كانت «مفيد»، فغُيّرت بخطٍّ آخر).
(٩٥) أ: مفيد

١٥٥ فأمّا أنّه لا يلزَمُ عنه قولٌ مخصوصٌ،
فغير صحيح.

١ ـ نكتة من كلام ابن سينا في الشكل الأوّل

١٥٦ وهذه نُكتةٌ ذكرها الشيخُ الرئيس
(٩٦)أبو عليّ الحسن(٩٦) ابن سينا(٩٧)،
ب = ٦٠ ب ١٥٧ في كتابه(٩٨) الموسومِ بـ «الأوسط»
في آخِرِ(٩٩) كلامه في الشكل الثالث(١٠٠)،
حيثُ قال:

١٥٨ «والمخصوصة، فلا تصلُحُ أن تكونَ،
في الشكلِ الأوّل(١٠٠)، إلاّ مقدّمة صُغرى،
حتّى يكونَ الكلامُ علميًّا قياسيًّا(١٠١).
١٥٩ «فإن جُعلَتْ المقدّمتان كِلْتاهما مخصوصَتَيْن،
في الشكل الأوّل،
١٦٠ «لم يكنِ الكلامُ علميًّا،
ولكن قولاً ما، يلزَمُ عنه مخصوصة.
١٦١ «فتبقى(١٠٢) الشرطيّةُ(١٠٣) واحدةً،
وهي إيجابُ الصُغرى فقط».
فهذا نصّ كلامه.

---

(٩٦) أ: (في الهامش بخطٍّ آخر)
(٩٧) أضاف هنا النصّ الكامل: «أفضل المتأخّرين».
(٩٨) أ: (فوق السطر)
(٩٩) أ: (فوق السطر)
(١٠٠) هذا من اصطلاحات علم المنطق، إذ القياس له أشكال مختلفة.
(١٠١) اللفظة من «القياس العقليّ» (syllogism)
(١٠٢) أ: مستى
ب) فتبقى
(١٠٣) في النصّ الكاملة: «الشريطة»

٢ ـ تطبيق كلام ابن سينا على قياسنا

١٦٢ ولو شئنا، لجعلْنا المقدّمةَ الكُبرى كُلّيّةً[١٠٤]،

١٦٣ قلنا: «إنّ مريمَ ولدت مسيحًا،

وكلُّ مسيحٍ فهو جوهران (قديمٌ ومُحدَث) متّحدا العلم،

فمريمُ ولدَتْ جوهرَيْن (قديمًا ومُحدَثًا) متّحِدَي العلم».

١٦٤ وأنْتَجَ حُكمًا وقولاً قياسيًّا علميًّا،

كما ذُكر[١٠٥].

١٦٥ ولم يضُرَّنا أنّه لم يتّفِقِ[١٠٦] الآنَ

مسيحٌ، إلاّ واحدٌ.

١٦٦ فإنّ القضيّةَ صادقةٌ في العموم،

والحكمُ صحيحٌ، إذ لا مسيحَ يُخالفُ هذه الصفة.

أ = ٨٨ أ ١٦٧ فصَحَّ قولُنا حينئذٍ:

«إنّ مريمَ ولدَتْ جوهرَين، قديمًا ومُحدَثًا،

والجوهرُ القديمُ هو الجوهرُ الموصوفُ بالإله،

فالإلهُ مولودٌ من مريم».

١٦٨ وهو خلافُ الأصلِ المقرَّر،

إذِ الإلهُ بالاتّفاق غيرُ مولودٍ

ولا منفعل بتّةً.

---

(١٠٤) ب: كلياً

(١٠٥) راجع رقم ١٥٨

(١٠٦) أ: متى

ثالثًا: تطبيق القياس على أمورٍ أخرى خاصّة بالمسيح

١ ـ تطبيق القياس على صلب المسيح

١٦٩ وهذا القولُ بعينه يجري
في الصَلْبِ، والقَتْلِ، والتألُّم.
١٧٠ حتّى يُقالَ:
«بعضُ المصلوبين مَسيحٌ،
وكلُّ مسيحٍ فهو جوهران (قديمٌ ومُحدَث) مُتّحدَا العلم،
١٧١ فبعضُ المصلوبين جوهران (قديمٌ ومُحدَثٌ) مُتّحدا العلم،
فالجوهرُ القديمُ مصلوب».
١٧٢ وهو خلافُ الأصل.

٢ ـ تطبيق القياس على أكل المسيح

١٧٣ وكذلك نقولُ.
في الأكْلِ والشُرْبِ والبراز:
١٧٤ «إنّ بعضَ الآكلين والشاربين والمُتَبَرْزين مسيحٌ،
وكلُّ[١٠٧] مسيحٍ[١٠٧] فهو جوهران[١٠٨]،
فبعضُ الآكلين والشاربين والمُتبرّزين جوهران (قديمٌ ومُحدَث).
ب = ٦١ أ ١٧٥ فالجوهر[١٠٩] آكلٌ شاربٌ مُتبرّزٌ».
١٧٦ وهو خلافُ الأصل.

---

(١٠٧) أب: ـــ
(١٠٨) ب: ـــ
(١٠٩) أ: والجوهر

٣ ـ تطبيق القياس على معجزات المسيح

١٧٧ وكذلك يمتنعُ أن يُقالَ
إنّ المسيحَ أحيا وأبرأَ.
١٧٨ لأنّا نقولُ إنّ المسيحَ،
لمّا كان عبارةً عن جوهرَيْن،
وكان لكلّ جوهرٍ فعلٌ خاصّ
١٧٩ (أعني أنّ فعلَ الأكلِ والشربِ مثلاً لجوهر الإنسان،
والإحياء والإبراء[١١٠] لجوهر القديم)،
١٨٠ امتَنَعَ أن يُوصَفَ المسيحُ
بأنّه أحيا وأبرأ،
١٨١ إذ المُحيي والمُبرئ هو جوهرُ القديم فقط،
[١١١]وجوهرُ القديم فقط ليس بمسيح[١١١].

الخلاصة

أ = ٨٨ ب ١٨٢ فانسدَّ (sic) عليهم جميعُ هذه الإطلاقات
التي اجتمعوا على صحّة استعمالها.

خاتمة الفصول الثلاثة الأخيرة

١٨٣ فهذا ما لزِمَ أهلَ هذه الطائفة،
من مخالفة الأصلَين المذكورَين.

---

(١١٠) أ: والابرى
(١١١) أ: ـــ

الفصل السابع

الحكم على آراء اليعاقبة

أوّلاً: رأيهم لا يناقض تخصيص الاتّحاد بقنوم الابن

١٨٤ فأمّا اليعاقبة،
فإنّ قولَهم «إنّ المسيحَ عبارةٌ عن[١١٢] جوهرٍ حَدَثَ
من جوهرَيْن،
جوهرٍ قديم هو الابنُ، وجوهرٍ مُحدَثٍ هو[١١٣]
الإنسان[١١٤]»،
١٨٥ لا يُناقضُ تخصيصَ الاتّحاد بقنوم الابن[١١٥].
١٨٦ لأنّ قنومَ الابن قَبِلَ الاتّحاد مع جوهر المُحدَث،
دونَ غيره من الأقانيم.
١٨٧ لأنّ خاصّةَ قنومِ الابن
هو كَونُه عالمًا وعاقلاً لماهيّةٍ مجرّدةٍ،
بخلاف سائر الأقانيم.
١٨٨ فإنّ حقيقةَ الأب
هو[١١٦] أنّه عقلٌ أو عِلْمٌ؛

---

(١١٢) أ: (في الهامش)
(١١٣) أ: (فوق السطر)
(١١٤) اللفظان الأخيران غير موجودين في النصّ الكامل
(١١٥) راجع رقم ٢٧
(١١٦) أ: ــ

وليس يصحُّ أن يتّصفَ الإنسانُ بذلك.

١٨٩ وكذلك حقيقةُ الروح
هو أنّه معلومٌ، أو معقولٌ عقلاً مجرَّدًا؛

١٩٠ وليس يصحُّ من الإنسان
أن يكونَ معقولاً عقلاً مجرَّدًا.

١٩١ فاختصَّ قنومُ الابن بالاتّحاد،
دونَ سائر الأقانيم.

ثانيًا: رأيهم لا يناقض قولهم «إنّ المسيح ولدته مريم»

١٩٢ وأمّا قولُهم
«إنّ[١١٧] المسيحَ [١١٨]جوهرٌ من جوهرَيْن»[١١٩]،

١٩٣ فإنّه لا يُناقِضُ قولَهم
«إنّ المسيحَ[١١٨] ولدَتْه مريمُ».

١٩٤ لأنّ المسيحَ، إذا كان مُركَّبًا من جوهرَيْن،
وأحدُ الجوهرَيْن مولودٌ متألّم بالحبل،

١٩٥ جاز أن يوصَفَ المركَّبَ من الجوهرَيْن
بالولادة والتألّم،

ب = ٦١ ب ١٩٦ ولا يكونُ ذلك صفةً
للجزء[١٢٠] الآخَرِ بهذه الصفة.

١٩٧ كما جاز أن يتّصفَ الإنسانُ
بأنّه مولودٌ متألّم بالحبل والولادة؛

---

(١١٧) ب: —
(١١٨) أ: —
(١١٩) راجع رقم ٥٢
(١٢٠) ب: للجزو

١٩٨ مع أنّه مُرَكَّب ومتَّحِدٌ
أ = ٨٩ أ من نفسٍ لا تتألَّم ولا - تُولَدُ،
ومِن جسمٍ يتألَّمُ ويولَدُ؛
١٩٩ صفةً للمركَّب
بما يتَّصفُ به الجزء.

٢٠٠ كذلك هاهنا أيضًا صحَّ منّا
أن نصِفَ المسيحَ بأنّه ولدَتْه مريمُ.

ثالثًا: رأيهم لا يناقض قولهم «إنّ المسيح صُلِبَ»

٢٠١ ولا يُناقضُ[١٢١] أيضًا قولَهم
«إنّ المسيحَ صُلِب».
٢٠٢ لأنّ المركَّبَ، إذا نال أحدَ أجزائه أمرٌ،
صحَّ أن يوصَفَ بما نال ذلك الجزءَ.

٢٠٣ إعتبِرْ ذلك بقولنا: «الإنسانُ مجروحٌ»،
وليس المجروحُ إلاّ الذي حلَّتْهُ (sic) الآفةُ، وهو
الجرح.
٢٠٤ لكن، لمّا كان مركَّبًا
من محلّ الجرح ومن النفس،
٢٠٥ صحَّ أن نَصِفَ الجملة
بالآفة التي لَحِقَتِ الجزءَ المأْوف،
ولا يكون ذلك صفةً للنفس بالآفة.

---

(١٢١) أ: تناقض

رابعًا: صحّ لهم أن يصفوا المسيح بالصلب والإلهيَّة

٢٠٦ كذلك، صحَّ منهم أن يصفوا[١٢٢] المسيحَ بالصَّلْب،
صفةً له، بما يتَّصفُ به أحدُ جُزْءَيْه[١٢٣]؛
ولا يكونُ ذلك صفةً للجزء الآخَر.

٢٠٧ وصحَّ أيضًا منهم أن[١٢٤] يصفوه بأنَّه إلهٌ،
كما يتَّصفُ الإنسانُ بـ «الناطق»؛
فإنَّ الأُلُهة (sic) قائمةٌ مقام «النطق».

٢٠٨ ثمَّ، لمَّا جاز أن يُشتَقَّ[١٢٥] من النطق اسمٌ[١٢٦]،
وهو «الناطقُ»، فيُوصَفَ به الإنسانُ،
وكان ذلك وصفًا صحيحًا سائغًا،

٢٠٩ كذلك أيضًا جاز
أن يُشتَقَّ للمسيح من الأُلُهة[١٢٧] اسمٌ[١٢٨]
وصفةٌ يَصِفُون به المسيحَ،
وهو «الإله»[١٢٧]

٢١٠ فجاز إطلاقُ اسمِ «الإله» عليه،
من هذا الوجه.

---

(١٢٢) أ: يصفون
(١٢٣) أب: حُزوبه
(١٢٤) أ: بان
ب: بانهم
(١٢٥) أ: يسبق (مع العلامة المميزة للسين المهملة)
(١٢٦) أب: اسما
(١٢٧) أ: ــ (أضيف في الهامش بخطّ قديم، مع الكلمة التالية)
(١٢٨) أب: اسما

خامسًا: صحّ لهم وصف المسيح بما هو خاصّ بأحد جزءَيه

٢١١ وكذلك الابن، لمّا كان أحدُ الجوهرَين
(الذي تقوَّم منهما المسيحُ) يتَّصفُ بالابن،
أ = ٨٩ ب ٢١٢ صحّ إطلاقُ اسمِ الابنِ على المسيح أيضًا،
المركَّبِ من الابن وجوهر الإنسان.

٢١٣ وصحَّ منهم إطلاقُ اسمِ الصلبِ على الإله،
من هذا الوجه؛
ب = ٦٢ أ ٢١٤ كما صحّ إطلاقُ اسمِ القتل والموت والجرحِ على الناطق،
تسميةً للإنسان بأحدِ جزءَيْه[١٢٩].

٢١٥ ولمّا[١٣٠] جاز أن يوصَفَ هذا الاسمُ
بالموت الذي نال الجزء[١٣١] الآخر، وهو
البدن[١٣٢]،
٢١٦ وكذلك المرض الذي لحِقَ البدن،
فيُقالُ «مَرِضَ الناطقُ».
ويكونُ هذا الوصفُ صحيحًا،
٢١٧ جاز[١٣٣] أن يتَّصفَ الإلهُ
(الذي هو تسميةُ المسيح) بأحد جزءَيْه[١٣٤]
٢١٨ بما نال الجزءَ الآخَرَ
(وهو الجوهرُ[١٣٥] المُحدَثُ)،

---

(١٢٩) أب: جزويه
(١٣٠) في النصّ الكامل: «وكما».
(١٣١) ب: الجزو
(١٣٢) في النصّ الكامل: «بالموت الذي نال أحد جزءيه، وهو البدن، الجزء الآخر».
(١٣٣) أضاف هنا النصّ الكامل: «أيضًا».
(١٣٤) أب: جزويه
(١٣٥) أ: ــ

٢١٩ بأن يُقالَ: «صُلِب» و«أكل» و«شرب».
٢٢٠ كلُّ ذلك اتِّصافٌ للمركَّب
بما يتَّصفُ به الجزء.

٢٢١ وإنّما المحذورُ هاهنا أن نصفَ[١٣٦] أحدَ الجزءَيْن[١٣٧]
بما نصفُ[١٣٨] به الآخَرَ؛
وليس نفعلُ[١٣٩] ذلك أصلاً.
٢٢٢ أمّا عند اتّصافنا للمركَّب
بما نصفُ به الجزء،
٢٢٣ فقد ساغ[١٤٠] ذلك وصحَّ،
وشهِد به الأمثلةُ التي أوردناها.

---

(١٣٦) ب: يصف
(١٣٧) ب: الجزوين
(١٣٨) ب: يصف
(١٣٩) أ: نفعل (دون نقط)
ب: يفعل
(١٤٠) أ: ساغ (ثم أصحت «شاغ»)
ب: شاع

خاتمة المقال

٢٢٤ وهذا من وُقف عليه
من مذهب كلّ واحدٍ من هاتين الفرقتين،
وما قَبِلَه الوضعُ المسيحيّ، وما خالَفَه[١٤١].

٢٢٥ والحمد لله واهب العقل[١٤٢].

(١٤١) أ: + مع (أي «انتهى» نصّ نجم الدين)

(١٤٢) وفي النصّ الكامل، عوض هذا الرقم: «وأستغفر الله تعالى من الزيادة والنقصان».

صدر عن دار المشرق